بسم الله الرحمن الرحيم

دور منظمات المجتمع المدني في التوعية المجتمعية

عبد الرحمن احمد أبو دوم

ملخص الورقة: ABSTRACT

منظمات المجتمع المدني إسم لمسمى غير محدد السقف ولا الحدود ولكنه يحمل صفة أساسية لا تنفك عنه، إنه ينبغي أن يكون نبضاً حقيقياً لحاجات المجتمع وتطلعاته وله من الصفات الأخرى ذات الإرتباط بالمجتمع ما يجعله مؤهلاً لآداء دور التوعية المجتمعية.

وإذا قدرنا أن العمل الإجتماعي هو آداة عملية وأساسية لخدمة المجتمع يمكن أن تقدمها المؤسسات الإجتماعية الحكومية وغير الحكومية وعلى رأسها منظمات المجتمع المدني . عليه فإن الإنبعاث المجتمعي الغير حكومي لتحقيق أهدافه وأغراضه المختلفة والتي تستوجب الجماعية في الإتفاق حولها ودعم المجتمع المستفيد وقبوله لها، لا يمكن أن يتم إلا عبر آداة العمل الإجتماعي والتي تحتاج الى التعريف بها والتبشير والتبصير بفوائدها بطريقة مباشرة وغير مباشرة بواسطة العاملين الإجتماعيين المتخصصين أو المكتسبين لدور العمل الإجتماعي بحكم موقعهم من المجتمع والمنظمات. وهذا الأمر ليس من اليسر والسهولة في المفهوم والتطبيق . تبرز هذه الورقة إتباعاً للمنهج الوصفي التحليلي في إطار محاور مختلفة تتكامل لتبرز أهمية ومجالات وكيفية تحقيق التوعية المجتمعية التنموية ، تبدأ ببيان بعض التعريفات الأساسية المهمة للإحاطة بالمسميات الأساسية التي تتبنى عليها مفاهيم التوعية المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني كمدخل للموضوع ثم بعد ذلك تعرض الورقة في نسق وصفي تحليلي لبيان خصائص ومميزات منظمات المجتمع المدني التي تؤهلها للقيام بالتوعية المجتمعية التنموية بما في ذلك المتطلبات التي تمكنها من القيام بهذا الدور، وتشير الورقة لبعض الإنشطة والبرامج والآليات التي تلائم دور المنظمات لتمكنها من الوفاء بمهمتها التوعوية والتنموية وكخاتمة تؤكد أن المعوقات مهما عظمت فهناك من الأنشطة والبرامج ما يتخطاها بإذن الله.

The Role of Civil Society Organizations in Community Awareness

Abstract

Civil society organizations is a term coined for a ceiling and border less civil bodies, embodying an essential recipe qualifying these bodies to be a real pulse of their communities needs and ambitions !!!

This criteria wherever properly adhered to entitle these organizations to be the best community awareness and outreach tool.

The study probes on this role of civil society organizations reflecting on the different aspects of the relationship between the community and its civil organizations, how the studied aspect would integrate together, highlighting the practical importance of how to effect the community awareness for development.

The study adopts the descriptive analytical research tools, stating definitions and approaches, figuring the essentials of the community awareness and civil society organizations concepts, concluding by deducted best criteria, qualify activities and mechanisms which entitle these organizations to undertake the development aspects of social or community awareness and signaling the expected obstacles and how to by pass them.

المقدمة :-

العمل والتفاعل الإجتماعي دلالة حضارة الإسلام الأولى والممتدة. حقق بها الإنسان وجوده على الأرض ومارس من خلالها الركائز الأساسية للأبعاد الإجتماعية لحياة الإنسان والتي ما أنفكت تتطور عبوراً من الحضارة البدائية الأولى والتي ما كانت لتكون بغير جماعية يحققها التفاعل والعمل الإجتماعي في أبسط صوره إشباعاً للحاجات الإنسانية الغريزية كالغذاء عن طريق الصيد الجماعي وكالحماية من الحيوانات المفترسة وذلك عبر عقد إجتماعي واسطته التواصل والتفاعل الإجتماعي

وتتطورت الحضارة لتتعقد في أبعادها الإقتصادية والإستهلاكية وذلك بدخول الإنسان حضارة الرعي فالزراعة فالصناعة وآخيراً حضارة الإتصالات والمعلومات حيث صاحب التعقيد الإقتصادي قدراً مساوياً من التفكيك للرابطة النووية الجماعية في مجالاتها الضيقة الملتصقة الى فضاءات واسعة تكاد تنعدم فيها الروابط. مما أدى الى إضعاف أساسيات ووسائل العمل الإجتماعي، إذ إنعدمت الوسائط وتباعدت الحاجات الإجتماعية الجماعية بدرجة تشير الى أن بعض التجارب الإنسانية تكاد تغفل الإنسانية كمكون أصل للحضارة بكل أنواعها بما في ذلك المادية. ولكن مهما حدث ومهما بلغ التطور الإنساني فإنه يظل كما يقولون كائن إجتماعي لا غنى له عن ممارسة العمل الإجتماعي الأمر الذي أثبتت أهميته كل الأديان السماوية و أوسعت له المواعين التوجيهية وحفزته بالثواب الإلهي. ولذلك كان طبيعياً أن تظهر المنظمات التطوعية بكل مسمياتها كبديل للروابط الإجتماعية والتي لا يمكن أن تؤدي دورها بغير وسيلة العمل الإجتماعي ولهذا يأتي دور التوعية المجتمعية التنموية كوسيط يجدد معاني الإجتماعية الإنسانية في ثوب جديد تفرضه العصرية ولا تتم التنمية الإقتصادية إلا به.

تعريفات:-

١. العمل الإجتماعي:-

أفضل ما وقف عليه الباحث من تعريف بسيط ، هو عبارة عن عصارة تعاريف عديدة جمعها الأستاذ الباحث عثمان محمد الحسن وأوردها في كتابه الخدمة الإجتماعية في

السودان وهو : (عمليات يقوم بها الأفراد والهيئات في المجتمع لمواجهة بعض المشكلات الإجتماعية عن طريق إحداث تغييرات في إتجاهات التفكير الموجه للخطط والبرامج الإجتماعية والتي يشار إليها بالسياسة الإجتماعية النابعة من أيدولوجية المجتمع والبرامج المترتبة عليها) ([1]).

ويشار إليه لدى البعض بالخدمة الإجتماعية والمقابل الإنجليزي (Social Work) ولابد للعمل الإجتماعي الناجح أن يكون مشاركة بين الدولة ومؤسساتها والشعب ممثلاً في جهده التطوعي وجمعياته ومؤسساته الأهليه والشعب قبل الدولة في مضمار العمل الإجتماعي لانه هدف الرسالة الإجتماعية والوسيلة الموصلة وهو فوق الدولة والدولة خادمة له وجزء منه ([2]).

أما الدكتور عبدالرحمن أحمد عثمان فقد أشار الى أن العمل الإجتماعي قد إستوعب مصطلحات ومفاهيم هي ذات مقاصد العمل الطوعي ومناط دور منظمات المجتمع المدني كخدمة الفرد والجماعة وخدمة المجتمع بجانب مفهوم الرعاية والتنمية الإجتماعية.

٢. المنظمات غير الحكومية :-

أشار الباحثان نبيلة حمزة وعدنان الشعبوني في دراستهما عن التنمية البشرية والمستدامة- دور منظمات العمل المجتمع المدني – حالة البلدان العربية- الى إشكال التعريف الذي يعتمد صيغة النفي (غير الحكومية) كدلالة وحيدة للتعريف، يفتح الباب لإعداد لا حصر لها من المنظمات تستوفي هذا الشرط [3] بالرغم من أن الإشارة الى غير الحكومي لها أهميتها في بيان الدور والمهام المختلفة بين الأجهزة الحكومية والأجهزة الشعبية الأخرى والتي تعددت مناشطها وأوجه عملها ومسمياتها. وكثرة المسميات لذات المسمى في بعض أوجه مناشطه أو صفاته تزيد الأمر تعقيداً وتؤكد إنعدام الحدود وقد أختار منظمو الورشة مصطلح منظمات المجتمع المدني والذي لايقل تعقيداً عن المنظمات غير الحكومية وكأن المدني هو ضد الحكومية والعسكرية .

[1] عثمان محمد الحسن – الخدمة الاجتماعية في السودان بين الدرس والتطبيق – مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية ٢٠٠٢

[2] عبد الرحمن أحمد عثمان – العمل الطوعي ومناهجه النظرية وتطبيقاته .. في ظل العولمة والنظام .. الجديد ، مركز الدراسات والاستشارات .. دار جامعة افريقيا العالمية ٢٠٠٠

[3] نبيلة حمزة وعدنان الشعبوني – التنمية البشرية المستدامة – حالة البلدان العربية – الشبكة العربية لمنظمات المجتمع المدني

ولعل كتاب منظمات المجتمع المدني ودورها التربوي [١] الذي ناقش مفهوم منظمات المجتمع المدني وأبان أنه مصطلح لأ سقف له يكرس لعدم الحركة والإنضباط في تحديد الموصوف مما يفتح الباب للإضطراب الفكري والإجتماعي. وقد تيسر للباحث أن يقف على هذه المسميات المختلفة لذات المسمى:-

١. المنظمات غيرالحكومية
٢. منظمات المجتمع المدني
٣. المنظمات الخاصة
٤. القطاع الثالث
٥. القطاع غير الربحي
٦. القطاع المستقل
٧. منظمات النفع العام
٨. القطاع الخيري
٩. القطاع الأهلي
١٠. منظمات المجتمع القاعدية

أما في البلدان العربية فيبدو أن مسمى القطاع الأهلي/ الخيري يجد رواجاً أكثر من غيره وقد أشارت الى ذلك الدكتورة أماني قنديل ومن الواضح أن مسمى الأهليه له خصوصيته عند العرب فقد ذكرت الدكتورة قنديل أن الترجمة المقابلة هي Indigenous بينما ترى هي أن من المناسب إعتماد Private Voluntary Organization التي تأتي ترجمتها الحرفية بالمنظمات التطوعية الخاصة. مما يعني عدم وجود المرادف الغربي أو على الأقل الإنجليزي ، وتجدر الإشارة إلى أن الموسوعة العربية للمجتمع المدني قد رصدت (٨٠) ثمانون مفهوماً يتعلق بالمجتمع المدني وجوانبه المختلفة تقاطعاً أو إرتباطاً مباشراً [٢].

ولعله من المفيد إضافة أن تتطور المنظمات غير الحكومية لتصبح منظمات المجتمع المدني الأوسع في مقابل الحكومي والعسكري والذي يفيد (بأن المنظمات غير الحكومية هي الركن

[١] عبد الرحمن أبودوم – منظمات المجتمع المدني ودورها التربوي – الناشر مركز دراسات المرأة – مطابع العملة السودانية ٢٠١٠
[٢] أماني قنديل – منظمات المجتمع المدني في العالم العربي – الموسوعة العربية للمجتمع المدني ٢٠٠٨م

الأساسي للمجتمع المدني بإعتبار الرابطة الحياتية المبنية على الإرادة الحرة للأعضاء لتحقيق الوفاء بحاجة معينة أو الدفاع عن أمر معين أو تشجيع قيمة أو نشاط أو التعبير عن عاطفة أو موقف جماعي) وذلك حسب ما أفاده الأستاذ سعدالدين ابراهيم في مؤتمر دور المنظمات غير الحكومية في تطور المجتمع المدني: أوروبا والدول العربية والذي عقد في عمان الأردن – ديسمبر ١٩٩٧م

٣. التوعية المجتمعية :-

لم يتوفر الباحث على تعريف محدد لمفهوم ومسمى التوعية المجتمعية إلا أن التوعية المجتمعية ترد في كل الوثائق والدراسات في إطار كونها أداة وسيطة لتحقيق مناشط واهداف محددة. ولذلك يطرح الباحث التعريف الإجرائي الآتي:

[التوعية المجتمعية هي نشاط أو آلية منفردة أو متعددة تتخذ أساليب ووسائط مختلفة تعليمية وإعلامية أو دعوية مستدامة أو منقطعة تحددها الظروف والملابسات المعنية بالموضوع المراد بناء أو رفع الوعي به قبولاً أورفضاً وكذلك قدرات وإمكانيات المجتمع المعني بتقديم الوعي له ، تقوم بها مؤسسة أو جماعة او فرد]. والجدير بالذكر أن الإدارة الاجتماعية لجامعة الدول العربية في ورشة العمل التي عقدتها بالتعاون مع وزارة الرعاية الاجتماعية بالسودان في سبتمبر ٢٠٠٤م كانت قد أوصت بأن تعتمد التعريف أعلاه كتعريف رسمي للجامعة [١].

ولعله من المهم جداً الإشارة الى أن اول مناشط التوعية المجتمعية بالنسبة للمنظمات هو التوعية بالمنظمات نفسها ودورها في المجتمع وبالتالي فإن الإشارة الى العلاقة التي لا تنفك بين القيام بدور التوعية المجتمعية والمنظمات التطوعية يكاد يكون جزءاً من تعريف التوعية المجتمعية بإعتبار أن المنظمات إحدى الآليات الاساسية لذلك ولا تقوم المنظمات إلا بها ويتسع دورها في هذا المجال بإتساع مفهوم المجتمع المدني ودور المنظمات في المجتمعات الحديثة.

[١] توصية د. سعاد الطيب في ورشة عمل دور منظمات المجتمع المدني في البرامج التوعوية والتنموية – جامعة الدول العربية – وزارة الرعاية الاجتماعية – الخرطوم سبتمبر ٢٠٠٤

خصائص ومتطلبات منظمات المجتمع المدني لإنفاذ التوعية المجتمعية

الخصائص والمتطلبات تشكل فضاءً مشتركاً ولكن لأغراض هذا البحث يمكن القول بأن الخصائص هي الصفات الذاتية الأساسية التي تعتبر من الخصوصيات الدالة على الموصوف بينما المتطلبات عبارة عن ابعاد تكاملية من منظور الأخرين تكمل الموصوف بافضل مايحقق اهدافه ويبدو من الصعب جداً ان يكون هناك خط فاصل شديد الوضوح إلا ان الامر يستوعب قدراً من المقاربة توضح الفرق بين الخصائص والمتطلبات.

أ) خصائص ومميزات منظمات المجتمع المدني:

١- العلاقة بالمجتمع

١-١ المنشأ المجتمعي

تنشأ المنظمات في فضاء اجتماعي مدني ذو علاقات اجتماعية مشتركة تكون هي الحافز الرئيس لمجموعة افراد من ذات المجتمع تتفق على اهداف ومقاصد مشتركة لخدمة ذات المجتمع.

١-٢ القاعدية المجتمعية:

تتميز المنظمات بأنها ذات جذور تمتد الى قاعدة المجتمع وذات صلات ممتدة في كل المساحة المجتمعية التي تمثلها او تخدمها.

١-٣ مساحة العمل المجتمعية:

بتقدير ماجاء في ١-١و ١-٢ أعلاه فإن المنظمات المتعلقة بمجتمعاتها تعتمد ذات المجتمع مساحة لمواردها وتجهد في تطوير وتغيير أساليب جمع مواردها منه لتعيد صرفها عليه تأكيداً لمعاني التكافل والتكامل وتحقيق دورة المال بين الاغنياء والفقراء وبالضرورة فإن مثل هذه المنظمات تستلهم مجالات عملها هذه من واقع مجتمعها فهي منه وإليه.

٢- الجماعية:

الجماعية خاصية اساسية لتكوين منظمات المجتمع المدني اثبتتها كل القوانين واللوائح المنظمة لعمل المنظمات في كل العالم حيث لا تقبل منظمة إلا إذا كانت تتكون من عدد من البشر يحقق معنى الجماعة يختلف من دولة لأخرى وذلك منعاً للاحتكار الجهوي والاسري أو تسلط المجموعات الصغيرة ذات المنافع المشتركة والتي لا يعنيها مجموع الأخرين بدلالة العدد ومن أمثلته:

١. منظمات الأم والأب Mam & Dad Organization كناية عن المنظمات التي تُنْشئها وتديرها أسر بعينها لأغراض النفع الذاتي وليس المجتمع الذي يتخذ مطية لتحقيق الغرض.
٢. منظمات الحقائب الصغيرة Brief-case NGOs وهذه منظمات تجيد البحث عن الموارد التي لا تصل المستفيد الذي ملئت الحقائب بإسمه وفي الغالب تنشئها وتديرها مجموعة صغيرة دون العدد الذي تحدده الانظمة.
٣. المنظمات الوهمية Root Less Organization وهي منظمات منشأة على الوثائق لا وجود لها إلا عند من يحركها من وراء ستار.

٣- الشورى أو الديمقراطية:

حتى تستكمل خاصية الجماعية مقاصدها فإن الشورى أو الديمقراطية لازمة من لوازم الجماعية الناجحة المحققة لأغراضها قبولاً للمبادرات والأفكار وإنتهاء بإنفاذ البرامج والانشطة بعد ممارسة الشورى والاتفاق الجماعي على كل المستويات ولعل الشورى بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني المرتبطة بمجتمعاتها هي صمام الأمان الأول لضمان الإستمرارية والتي ما ان تهتز أو تنعدم فإن المنظمات تتفرق أيدي سبأ أو تتحول الي منظمات ذات أغراض وأهداف تحركها أبعاد دكتاتورية لشخصية قيادية تنفرد بالأمر أو مجموعة مستفيدة توزع الأدوار والفوائد بينها مما يفقد المنظمة الالتزام بالأهداف الأساسية وبالتالي السند المجتمعي. ويؤدي الى إنتباه المؤسسات الحكومية المنظمة للعمل التطوعي لأداء واجبها الرقابي و ينتفض المجتمع ضدها.

٤- المبادرة:

من أهم خصائص منظمات المجتمع المدني والتي تتبني على وضوح الرؤيا والأهداف خاصية المبادرة بطرح الأفكار المناسبة التي تستجيب لحاجات المجتمع والمبادرة بالتنفيذ النموذجي.

٥- الخدمة التطوعية غير الربحية:

ومن الخصائص المترتبة على المبادرات التنفيذية ومن قبلها مبدأ تكوين المنظمات هي خاصة التطوع خدمة للآخرين من غير ابتغاء أجر أو منفعة حتى ولو كانت الخدمات التي تؤديها المنظمة بمقابل فإن المقابل لا يكون القصد منه الربح وإنما ضمان إستدامة الخدمات ومن هنا جاء مسمى المنظمات غير الربحية ومنظمات القطاع التطوعي / الخيري .

٦- الحرية :

التطوع قيمة إيمانية تقوم عليها كل الأديان السماوية وعلى رأسها الاسلام إذ لا إكراه في الدين وهذا دلالة أن الدين إبتداءً وهو الإيمان جهد طوعي فإذا كان أصله عدم الإكراه فإن ذلك يعني الحرية . الحرية الأصل في حق التكوين والممارسة دون قيد أو شرط [١] إلا بما ينظم الجهود ويمنع الاستغلال ويحقق الأهداف المرجوة .

ب. متطلبات منظمات المجتمع المدني[٢] :

١/ الشفافية

لعل أكبر مشاكل المنظمات التي تواجهها من منظور الآخرين هي ضمان مصداقيتها ، مصداقيتها تجاه الأفراد المتطوعين فيها والمكونين لمجالسها ومصداقيتها تجاه المستفيدين منها ، مصداقيتها تجاه المانحين لها ولذلك فإن الشفافية التي لا تحجب معلومة أو تمنع الوصول للحقيقة تكون مطلباً أساسياً يُبلغ المنظمات أهدافها ومقاصدها وإلا فستكون المنظمات محل إتهام لا ينقطع من الكل المجتمع والحكومات والمانحين .

٢/ الحياد :

[١] دكتور عبد الرحمن أبودوم – العمل التطوعي والأمن منظور إيماني – الناشر جمعية قطر الخيرية – مطابع الدوحة ٢٠٠٣ م
[٢] د. عبد الرحمن أحمد عثمان – مرجع سابق

بتقدير أن المجتمعات المستفيدة من المنظمات قد تكون غير متجانسة في تركيبتها الاجتماعية من حيث التكوين الجهوي ، العرقي ، الديني ، أو الطبقي وغيره من المكونات الاجتماعية ولذلك فإن حياد المنظمات دون تفضيل فئة على أخرى يكون مطلباً يؤكد قدرة المنظمة على بلوغ رضى المجتمع الذي تخدمه .

٣/ المشاركة :

المشاركة مطلب يؤكد معاني الجماعية والالتصاق الجماهيري حيث تكون المشاركة مفتوحة لأفراد المجتمع الراغبين في المساهمة دون قيد أو شرط إلا ما يمنع الاخلال بالأهداف أو المشاركة في الحس المجتمعي الذي يحدد حركة المجتمع ويعبر عن حاجاته ويستجيب لنداءاته وذلك لأن الطليعة مهما أوتيت لا تنوب عن المجتمع لوحدها .

٤/ الشراكة :

والشراكة بالنسبة للمنظمات الناجحة تعني الدخول في شراكات خدمية مع الذين لهم خبرة وقدرة على تحقيق هدف بعينه أو الشراكة مع جهات تمويلية أو الشراكة مع مؤسسات اجتماعية قاعدية تحقق للمنظمة قدراً من التعاون أو المساعدة في تحقيق الأهداف كما أن المنظمات تقوم بدور الشريك المحلي في التنمية مع المؤسسات التنموية الحكومية أو الدولية وذلك عبر عقود واضحة المعالم تحدد الوسائل وتقسم الأدوار ويستوجب هذا المطلب الإلتزام بالعقود حتى يؤدي أغراضه . ولذلك فإن الشراكة مع الدولة تحقيق لعلاقة الشعب مع حكومته .

٥/ دعم الثوابت الاجتماعية :

ومن المتطلبات ذات الجدوى العالية التي تعين المنظمات في الاستجابة لها بحثاً عن الموارد أو دعماً لتنفيذ الخدمات هو أن تكون هذه المنظمات دعماً للثوابت الاجتماعية والقومية والتي قد تختلف من مكان إلى آخر وهذا المطلب يستوجب مهارات إدراك الدور وتيسير الاتصال في حال مواجهة المجتمع عند طرح محاربة العادات الضارة أو بناء ممارسات إيجابية إمتداداً لمفاهيم خدمة المجتمع ونمائه والذي في نهاياته يورث المنظمات قبولاً أكثر .

متطلبات منظمات المجتمع المدني لإنفاذ التوعية المجتمعية

وبإعتبار ما سبق بيانه في أن الخصائص والمتطلبات التي تؤهل المنظمات للقيام بدور التوعية المجتمعية التنموية تتكامل بين الخصائص والمميزات الذاتية ومتطلبات الغير لإنفاذ ذلك ، إلا أن هنالك متطلبات للمنظمات لدى الغير تمكنها من القيام بدورها ، ولعل هذا التكامل الممتد المتسع الدوائر هو الاشارة الذكية التي وردت في التعريف للعلاقة بين الشعب ومؤسسات دولته . وهذه العلاقة متى ما استقرت في إطار تحقيق أدوارها المتبادلة المتكاملة فإن المجتمعات تعبر إلى النماء والتطور .

ومن أهم هذه المتطلبات :-

١. العلاقة مع الحكومة :

تتسم العلاقة بين المنظمات والحكومات بمدٍ وجذرٍ متكرر تحده المساحة التي ترسمها القوانين والهياكل واللوائح الحكومية التي تنظم عمل المنظمات غير الحكومية هذه العلاقة تبدو في ظاهرها المواجهة والندية ولكنها في بعض الأحيان تصل إلى أقصى درجات التبعية التي تمنع مناصرة الحقوق والسكوت على الظلم .

وأهم ملامح هذه العلاقة تتضح من خلال :

١-١ القانون :

لا شك أن مجتمع المنظمات مثله كمثل بقية القوى المكونة والمؤثرة في المجتمع تحتاج إلى مايضبط علاقاتها البينية داخل مؤسساتها وعلاقاتها مع المجتمع المستفيد حولها ومن بعد ذلك متابعة تنفيذ أنشطتها وبعض الدول تذهب إلى أكثر من ذلك تحدد علاقة المنظمات المحلية بالمنظمات الدولية بما يمنع الاستغلال الدولي للمنظمات المحلية هذا من وجهة نظر الحكومة ولكن يبدو أن أي نوع من إنعدام المشاركة في اللجان التمهيدية لصياغة هذه القوانين واللوائح في الغالب ما يؤدي إلى بعض تضييق يزيد وينقص بقدر رؤية الدولة وتقديرها للأمر ولعل هذا هو الواقع في الكثير من البلدان العربية خاصة التي ورثت أنظمة شمولية أو عشائرية أو عسكرية .

ولذلك يظهر على السطح مفهوم المعاداة ولكن لا يفوتنا أن هذه المنظمات بسبب إنعدام السقف والمحدودية لمجالات عملها وطموحاتها كثيراً ما تخرج من دائرة المعقول والمقبول في أطروحاتها . وحتى لا يخرج البحث عن دائرة تحديد المتطلبات فإن القانون المناسب هو القانون الذي تشارك المنظمات في صياغته بأي شكل من أشكال التمثيل وقبول الحكومات والمنظمات لما يتم الاتفاق عليه ، بما يتيح للمنظمات القدر الكافي من الحرية والتسهيلات المختلفة مثل توفير الدعم المعنوي والمادي خاصة وأن تآكل دور الحكومات صار واقعاً لا يمكن أن تخرج منه دولة وإزداد دور المنظمات في خدمة الشعوب . ولكن لابد للمجتمع أن يتأكد من مرجعية المنظمات وحاكميتها وشفافيتها وحدود مسئولياتها وذلك عبر القوانين المنظمة لعملها .

٢/ التشبيك (Networking)

والتشبيك إشارة إلى ظاهرة النسيج العنكبوتي على ضعفه فإنه يستمد قوته من إمتداد شبكته وعليه فإن المنظمات ذات الأهداف المشتركة أو الانتشار الجغرافي الموحد أو مجموعات الضغط المشترك ، تسهل مهمتها إذا ما أقامت شبكة موحدة ليس فقط من أجل الجماعية وإنما تنسيق الأدوار وتوزيعها وتبادل المعارف والخبرات مما يحقق أعلى درجات بلوغ المقاصد المشتركة .

٣/ التدريب :

هذا المطلب من المتطلبات المشتركة التي تحتاجها المنظمات لذاتها ويطلبها الغير لضمان كفاءة وتجدد قدرات المنظمات وذلك على المستوى المحلي والخارجي تلقيحاً للتجارب وإكتساباً للمزيد والواجب هنا يقع على المنظمات والدول في إطار تمكين المجتمع المدني وكذلك المؤسسات الدولية المختلفة المعنية برفع كفاءة مؤسسات المجتمع المدني .

ولعل أهم مجالات التدريب التي تحتاجها المنظمات هي العمل الاجتماعي والتوعية به بما يحقق الخلفية المجتمعية الاجتماعية للمنظمات والتي تكررت الإشارة إلى أهميتها كركن أساسي لتشكيل المنظمات والتوعية بها ثم إنطلاقها في المجالات الاجتماعية الأخرى .

٤/ إدارة الحوار الإجتماعي :

الحوار الاجتماعي المتصل لتحقيق العقد الاجتماعي الذي بموجبه نشأت المنظمات مطلب لا غنى عنه يؤكد التواصل وينشئ الآلة التي من خلالها تتحول المنظمات إلى مرآة عاكسة للمجتمع وحاجاته . وهذا المطلب يتسع ليتكامل مع الخصائص والمتطلبات التي تمت الإشارة إليها كالشفافية والجماعية والتشبيك لأنه مطلب نابع من المجتمع لضمان تحقيق هذه الخواص .

دور القطاع الخاص في التوعية المجتمعية

القطاع الخاص هو أحد مسميات أجهزة ومؤسسات المجتمع المدني غير الحكومية بما في ذلك المنظمات والهيئات الخاصة ، هذا وفي إطار تطور المصطلح ودلالاته فقد غلب إستعماله على المؤسسات التجارية والاقتصادية غير الحكومية خاصة في إطار التفعيل والتمكين للمجتمع المدني وتحديد مكوناته .

وبتقدير أن النشاط الاقتصادي يؤثر ويتأثر بالأبعاد الاجتماعية في المجتعات التي ينشط فيها ، بل يتعدى الأمر الحدود والقوميات في ظل العولمة والشركات متعددة الجنسيات ، عليه تأتي أهمية إفراد دور القطاع الخاص في التوعية المجتمعية بالعمل الاجتماعي .

وتتمثل مساحة التقاطع بين العمل الاجتماعي والقطاع الخاص في :

أ/ المشاريع الإقتصادية ذات الآثار البيئية والصحية والاجتماعبة السالبة والموجبة بالنسبة لمجتمع معين .

ب/ وسائل ووسائط الترويج للمنتجات .

ج/ المساهمة الخيرية للقطاع الخاص .

بالنسبة للمشاريع الاقتصادية خاصة الكبيرة منها والتي تترتب عليها آثار بيئية أو صحية أو إجتماعية زراعية كانت أو صناعية فإن هناك العديد من القضايا التي تستوجب إعطاء المجتمع المحلي حقه في :-

١. المشاركة في إتخاذ القرار بمعرفته .
٢. الشراكة في المشروع .
٣. إكتساب قدر من التنمية الاجتماعية مساوٍ ومضاد للآثار السالبة .
٤. الحوار الاجتماعي .

ويدخل في ذلك السؤال الكبير الذي يتكرر في مثل هذه المشاريع من الذي يملك الحق الأخلاقي في إقرار قبول أي ضرر يقع بمجموعة بشرية مقابل منفعة ما لمجموعة أخرى مادية كانت أو غيرها وقد يقول قائل أن هناك تعويضات تدفع سواء من الحكومات أو الشركات ولكن هل تساوي هذه التعويضات الضرر الواقع على المتضررين حتى لو كان تحت تبرير المصلحة العامة وهنا يبرز دور منظمات المجتمع المدني المحلية في مواجهة القطاع الخاص أي مواجهة المجتمع المدني بعضه بعضاً مما يعني ضرورة إلتزام الحوار الاجتماعي ليشكل البعد الرابع لمساحة التقاطع المذكورة أعلاه .

٥. الشفافية وماسبقها من نقاط بين القطاع الخاص والعمل الاجتماعي تعتبر خواص ذاتية للمنظمات تستكمل خصائص ومتطلبات المنظمات غير الحكومية للوفاء بأهدافها وأغراضها عبر أهم وسائلها التوعية المجتمعية خاصة وأن الحوار الاجتماعي سيلتزم الشفافية للوصول إلى النهايات .

أما بالنسبة لوسائل ووسائط الترويج للمشاريع والمنتجات فما هي إلا شكل من أشكال التوعية المجتمعية وباعتبار نقاط التقاطع أعلاه فإن التوعية المجتمعية هذه سبيلها الوحيد العمل الاجتماعي . أما المساهمة الخيرية للقطاع الخاص فهي نتيجة حتمية للعمل الاجتماعي وفي نفس الوقت وسيطة ووسيط للتوعية المجتمعية بالعمل الاجتماعي وغيره .

٦. المسئولية الاجتماعية :

المسئولية الاجتماعية هي دثار جديد لقضايا تتعلق باخلاقيات العلاقة بين القطاع الخاص والمجتمع تستوعب كل ما ذكر أعلاه ويرد عدم الاجماع على مسمى المسئولية الاجتماعية مفهوماً وممارسة إذ تباينت التعريفات المختلفة في إطار الالزامية قانوناً أو أخلاقاً أو طوعاً تجاه مجتمع المساهمين من حملة الأسهم أو المستهلكين أو المجتمع المتضرر من النشأة الخاصة أو مجتمع العاملين المنتجين في إطار تحقيق الرفاه والتنمية الاجتماعية أو التنمية الاقتصادية المستدامة والمحافظة على البيئة .

وفيما يلي نذكر المثالين التاليين :-

(١) تعريف الاتحاد الأوروبي : (قيام الشركات يتضمن إعتبارات إجتماعية وبيئية في أعمالها وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعي – لا يستلزم سن القوانين أو وضع قواعد محددة تلتزم بها الشركات للقيام بمسئوليتها تجاه المجتمع) .

(٢) تعريف منظمة المقاييس العلمية الايزو ISO : (مسئولية المنظمة عن الآثار المترتبة لقراراتها وأنشتطتها على المجتمع والبيئة عبر الشفافية والسلوك الاخلاقي المتناسق مع التنمية المستدامة ورفاه المجتمع فضلاً عن الأخذ بعين الاعتبار توقعات المساهمين) .

وتقديراً للدور الهام الذي ينبغي أن تضطلع به مؤسسات القطاع الخاص في خدمة المجتمع في إطار مفهوم المسئولية الاجتماعية فإن التوعية المجتمعية تأتي في سلم أولويات هذه الواجبات خاصة فيما يتعلق بالآثار السالبة للمنشط الانتاجي الذي يقوم به القطاع الخاص في المجتمع المعين وكيف يكون للمجتمع دور إيجابي في المساهمة في التخلص منه دون أضرار والعمل على تنظيم الأبعاد الانتاجية حفظاً لحقوق العاملين ماوراء الاستحقاق المادي وتوفيراً لرفاههم.

معوقات المنظمات لانفاذ التوعية المجتمعية

١/ العلاقة مع الحكومات :

وباعتبار ماسبقت الاشارة اليه في متطلبات المنظمات من علاقة ايجابية مع الحكومات دون التبعية والانقياد لانفاذ التوعية المجتمعية بالعمل الاجتماعي فإن العلاقة السلبية المتمثلة في إنعدام الثقة وتسلط القوانين المقيدة للحريات والضوابط واللوائح التراكمية (أ تليها ب ... ج) الخ . فإن ذلك يؤدي

إلى ضعف أداء المنظمات وتحجيم مشاركتها الاجتماعية وشراكتها التنموية وبالتالي قدرتها على التوعية المجتمعية بالعمل الاجتماعي . بل لعل الأمر يصل في بعض الدول العربية بالنسبة للمنظمات الصغيرة إلى إلغاء التسجيل وإصدار شهادة وفاة المنظمات بسبب عدم القدرة على الوفاء بالمتطلبات المتسلسلة في اللوائح .

والشاهد على ذلك في التجربة السودانية أن المنظمات في السودان كانت إحدى وسائل التحرر المدني الذي مارسه السودانيون عبر مؤتمر الخريجين بالرغم من مضايقات المستعمر . علماً بأن كثير من الدول العربية قد اجازت قوانين محددة جداً لا تخرج من إطار تنظيم المنظمات وتزيد قبضة الحكومة فيها وتنفرج من دولة إلى أخرى كالقوانين المنظمة للعمل التطوعي الخيري في الخليج ومصر بينما بعض الدول قد بدأت الخطوات العملية لاستيعاب المجتمع المدني الاوسع كالاردن واليمن والسودان الذي يتعرض قانونه الساريلانتقادات كثيرة وترتفع الأصوات للمطالبة بتعديله من أطراف حكومية ومدنية. ونحسب أن في ذلك استجابة لدواعي التغيير العالمي خاصة بالنسبة للدول الأكثر حاجة للتعامل مع منظمات المجتمع المدني الدولية .

٢/ التمويل :

ولعل التمويل يمثل أكبر المشاكل بالنسبة للمنظمات التطوعية المحلية والمنظمات الصغيرة الأخرى التي تعتمد على قاعدة محدودة الموارد ، هي محل إستهداف تقديم الخدمات بواسطة المنظمات الدولية أو مؤسسات الأمم المتحدة .

وبحسب طبيعة التمويل الذي قد يكون مشروطاً فتترتب عليه أفعال وآثار كثيراً ما تضر المنظمة وتعوق استدامتها أو تلغي بعض خصائصها المشار إليها سابقاً وفيما يتعلق بالتوعية المجتمعية فإن التمويل المشروط قد يؤدي إلى مايعرف بـ :

أ/ التوعية المأجورة :

والتوعية المأجورة في الغالب هي نتاج لعولمة الثقافة التي تريد أن تنتهي بالثقافات العالمية المختلفة إلى ثقافة واحدة تخلق ما يعرف بالمواطن الدولي مما يعني الاستلاب الثقافي للأمم والشعوب بتبني

ثقافة معينة وفي هذا الإطار يأتي دور المنظمات التطوعية المأجورة عبر التمويل أحياناً عن قناعة بالتجديد وهذا حق وأحياناً تحقيقاً لأهداف الغير مقابل حفنة دولارات مما ينتهي بالمنظمة إلى معاداة المجتمع وقوفاُ ضد قيمه وموروثاته وتجدر الاشارة إلى أن المنظمات تشمل في ما تشمل المؤسسات غير الحكومية Non Governmental Institutes (NGI) ومن بينها المعاهد والمؤسسات الأكاديمية والتي تأتي خطورتها من سهولة حصولها على التمويل تحت مسمى الغير حكومية بممارستها للتوعية المأجورة عبر المواعين الأكاديمية والعلمية المسخرة لخدمة التغيير الثقافي. هذا بالاضافة إلى المنظمات التي تنشأ وأصل منشئها اعتماد آليات التوعية المجتمعية عبر وسائط العمل الاجتماعي وهي مجموعات الناشطين المشجعين لقضايا محددة (Advocacy Groups) كمجموعات حقوق الانسان – المرأة وغيرها ([1]) تحت مسميات حق يراد بها باطل في بعض الأحيان الأمر الذي أفردت له الأستاذة سناء المصري كتاباً يحكي العديد من الأمثلة .

ب/ قلة التمويل :

قلة التمويل لخصها جان نيقرز في قوله أن الاشجار منعت من النمو في الجنة إشارة لقلة أو إنعدام التمويل للتنمية بواسطة المنظمات ([2]) علماً بأن الوثائق تشير إلى أن العون الأجنبي عبر المنظمات قد تضاعف ثلاث مرات في الفترة ١٩٧٠–٢٠٠٩م كما أشار إلى ذلك فاولار (١٩٩٢) وذلك بسبب الاجبار على تنفيذ التعديلات الهيكلية الاقتصادية التي قللت من دور الحكومات في تنفيذ الخدمات مما افسح المجال للمنظمات وهذا ينبئ بأن هناك قدر كبير من الاختيار والانتخاب لتمويل المنظمات مما يتخم بعضها ويمنع الآخر .

ج/ دور التعاقد مع الحكومات والمؤسسات الدولية Contractor ship

بعض المنظمات تنفذ لكثير من الحكومات سياساتها التنموية بل والسياسية على الواقع مقابل تعاقد تمويلي قد يكون دافعاً لنماء المنظمة ولكنه يكون معوقاً عند تحويل المنظمة إلى تابع للحكومة أو

[1] سناء المصري تمويل وتطبيع قصة الجمعيات غير الحكومية – سناء المصري ١٩٩٨

[2] Jen C Neggeris, Getting the house in order, NGOs development, performance & accountability in the new world order, university of Manchester June 1994

المؤسسات الممولة تفقد فيه صفتها الأساسية وبالتالي تفقد قدرتها على التوعية المجتمعية المؤثرة والمقبولة .

د/ الاتهام بالارهاب :

أما بالنسبة للمنظمات العربية فهناك سبب مستحدث لمنع التمويل وذلك من خلال الإتهام بالارهاب بالباطل دون أدلة ويمارس هذا الارهاب بالاتهام ليمنع المانحين العرب حكومات أو منظمات مانحة ناهيك عن التمويل الغربي والدولي هذا وقد عانت المنظمات السودانية من هذا الاجراء معاناة شديدة كادت أن توقف بعض المنظمات تماماً ، خاصة تلك التي كانت تعتمد من بعد الله على التمويل الخليجي [1] .

و/ الممارسة السياسية :

لاشك أن الكثير من الاحزاب والحكومات لها منظمات (GNGO) إما أن تكون قد أنشأتها أو التقت معها في الأهداف أو قبلت التعاقد معها ولاشك أن بعضها في إطار هذه العلاقة قد بلغ مبلغاً حسناً من التوعية المجتعية كمنظمات الخضر في أوروبا ونيوزيلندا والتي وصلت أحزاب الخضر في بعض دولها إلى سدة الحكم ولكن وفي أغلب الأحيان وبسبب إنعدام الهدف المشترك تتحول المنظمات إلى أوعية أو أزرع سياسية تهزم أغراض العمل الاجتماعي عبر التوعية المجتمعية الموجهة للأغراض الخدمية أو الحكومية . ومما يؤسف له أن التعاقدية هذه قد إمتدت لتهدف مجموعات أو دول أخرى بما يتنافى والأبعاد الوطنية الاجتماعية . ومن ذلك التعاقد بإرسال التقارير الضارة بالبلاد.

هـ/ حاجز الكفاءة :

ومن المعوقات التي تحول دون المنظمات والتوعية المجتمعية إنعدام الكفاءة المهنية التخصصبة إذ أن التنادي وإيجاد الناشطين والمتطوعين لا يغني عن المهنية ذات القدرات لتحقيق الأهداف بأسرع

[1] محمد بن عبد الله السلومي – القطاع الخيري ودعاوى الارهاب – سلسلة دراسات وأبحاث القطاع الخيري – مجلة البيان ١٤٢٥-٢٠٠٤م ص ٣

وقت وأقل تكلفة وذلك هو ذات السبب الذي جعل التدريب أحد المتطلبات التكميلية للمنظمات للقيام بدور التوعية المجتمعية .

و/ السياسات والإستراتيجيات

ضبابية الأهداف، غياب التنسيق بين الجمعيات، المنافسة بين الجمعيات، عدم فهم الأدوار، والتوجيه الإيديولوجي وضعف التخطيط الاستراتيجي لأغراض وكيفية إنفاذ التوعية المجتمعية.

ز/ المواطن :

ضعف ثقة المواطن بالجمعيات، قلة إقبال المواطنين للانتساب للجمعيات، ضعف وعي المواطن بأهمية العمل الخيري، فقر بعض المواطنين الذي يحول دون تقديمهم للتبرع والتطوع بالجهد البدني والمهني .

ح/الاعلام

ضعف الترويج الإعلامي للجمعيات ، ضغط الإعلام على الحكومات للحد من التبرعات للوجوه الخيرية بدعوى مكافحة الإرهاب أو المعارضة الداخلية . وقد يكون ذلك بسبب الإثارة الاعلامية التي يكثفها الاعلام على بعض الممارسات الخاطئة أو الفاسدة التي تمارسها بعض المنظمات فتتضرر من ذلك المنظمات الجادة .

نشاطات وبرامج المنظمات المساعدة في إنفاذ التوعية المجتمعية

هذا المبحث عو عبارة عن عكس للتجربة السودانية في إنفاذ التوعية المجتمعية بالعمل الاجتماعي عبر المنظمات غير الحكومية والتي تستوعب عدداً كبيراً من المؤسسات والمنظمات التي تدخل في هذا التعريف ومن أمثلة ذلك :-

١- مبدأ وبرامج النفير والفزع :

وهو مبدأ معروف لدى كل المجتمعات العربية والاسلامية ولكنه إرتبط في السودان بمعاني البناء والنماء والنجدة عند الكوارث والملمات . والتوعية المجتمعية بهذا العمل الاجتماعي تكاد تكون مغروسة في كل وسائط البيئة الاجتماعية والثقافية السودانية وإن بدأت تقل بسبب الهجرة من الريف إلى المدن إلا أن المنظمات غير الحكومية قد سدت الفراغ بتناديها وقيامها بهذا الدور على مستويات مختلفة ومجالات متعددة أهمها الإغاثة والتنمية الاجتماعية .

٢- الديوان – الخلوة :

وهذه المترادفات التي تختلف بإختلاف المنطقة ولها ذات الهدف تعني المكان الذي يستضاف فيه إبن السبيل خاصة والضيف عموماً تقوم بذلك المؤسسة الاجتماعية التقليدية بقيادة قيادات المجتمع المحلي من خلال العقد الاجتماعي الذي يشارك فيه الجميع كل حسب إستطاعته وتكرار المترادفات دلالة على عمق وتجزر الممارسة فبالاضافة إلى الديوان والخلوة فهناك التكية والضرا والمسيد وللمقارنة فإنه لدى الباكستانيين والايرانيين تسمى مهمان خانة وبعض الافغان يستعملون لفظ الحجرة.

ولكن يلاحظ أن ثقافة المدن التي أبدلت الديوان بالصالون ذي الست مقاعد أضرت كثيراً بمفهوم الديوان . بينما يشترك معظم العالم العربي والاسلامي في مفهوم السبيل والذي يمارسونه أفراداً وجماعات إمتداداً لإرث السقيا في الحرم المكي من قبل الاسلام .

٣- العون الذاتي :

وهو تطوير لمفهوم ريفي عبر مؤسسية مستحدثة في كل موقع ترفع معانى الاعتماد على الذات وقد ظهرت في فترة حكم النميري وتزامن معها إنشاء تنظيمات تطوير الريف السوداني والتي وإن كانت طوعية إلا أنها إرتبطت بالحكومة ولذلك لم تعش طويلاً بالرغم من جودة فكرتها وعظم نتائجها .

٤- الجودية :

وقد اسماها الدكتور إبراهيم ميرغني جمعية الاجاويد في كتابه نحو تأصيل جمعيات تنمية المجتمع حيث بيّن الدور الفعال في تخطي سلبيات جهاز القضاء وذلك عن طريق فض النزاعات على المستوى المحلي وذلك في تقديري بسبب توفر المعلومة للأجاويد والحياد والتطوع من طرف

الأجاويد والأمر الذي أكسبهم موقعهم من العقد الاجتماعي مما جعل لقراراتهم قوة التشريع ولعله إستمد قوته من الأصل القرآني بالدعوة للتحكيم . هذا وقد أشار الدكتور إبراهيم ميرغني إلى إهتمام وإحتفاء أساتذة القانون بجامعة هارفارد بهذه الخاصية السودانية ([1]) .

٥- القانون :

وفي إطار التجربة السودانية لابد من الإشارة إلى أن العمل التطوعي في السودان تطور تطوراً إيجابياً يمكن متابعته من خلال الاستجابة لداعي المنظمات من حين لأخر في إنفاذ قوانين تستجيب لدواعي المرحلة فأول قانون تنظيم للعمل الأهلي صدر سنة ١٩٥٧م وتتابع تعديل القوانين في فترات زمنية من العام ١٩٧٤م بصدور قانون اللاجئين ثم قانون ١٩٨٨م تم تعديل ١٩٩١ وصدور استراتيجية العمل الطوعي في العام ١٩٩٢ ثم تعديل ١٩٩٤ ثم قانون ٢٠٠٦ والذي توسع ليشمل علاقات المجتمع المدني كله مع الدولة وليس المنظمات فقط . وهذا يتناسب مع التحول السريع الذي طرأ على مفهوم دور المنظمات التطوعية في العالم إبتداء من ١٩٧٠ . كما أن التاريخ يشير إلى أن المنظمات المؤسسية في السودان قديمة جداً والأرشيف الموجود يشير إلى مضابط إجتماعات مجلس إدارة معهد القرش الصناعي المنشأ في 1927 ([2]).

خاتمة:-

توصيات لتحقيق دور منظمات المجتمع المدنى التوعوى

باعتبار ما سبق بيانه من خصائص ومتطلبات و تحديات ميدانية عليه يمكن تلخيص تفعيل الدور التوعوى للمنظمات من خلال الاستغلال الامثل لخاصية المرونة القاعدية فى التواصل والانتشار المجتمعى من خلال :

١ – امتلاك محطات راديو وتلفزيون مجتمعى والتعاون مع الوسائط الاعلامية الاخرى.

[1] د. إبراهيم ميرغني ندوة منظمات المجتمع المدني – مجلس الوزراء – الخرطوم ٢٠٠٤م

[2] ارشيف مفوضية العمل الطوعي (١٩٩٥)

٢ – انشاء وتفعيل مواقع فيس بوك وتويتر على الشبكة العنكبوتية .

٣ – استغلال المنابر المجتمعية (دور العبادة) والتجمعات الاجتماعية الافراح والاتراح.

٤ – الصحافة المجتمعية النشرات وصحف الحائط.

٥ –المسرح المجتمعى.

٦ –الاتصال المباشر الفردى والجماعى (حملات التوعية الجماهيرية).

٧ – المحاضرات والندوات .

٨ – المناهج والانشطة التعليمية الصفية واللاصفية .

٩ – المسابقات والاحتفالات الموسمية.

١٠ النموذجية او القدوة فى تنفيذ الشعارات والاهداف المقصودة .

١١ – قياس مستوى العطاء الاجتماعى ورصده.

١٢– الشراكة المجتمعية والمؤسسية

المراجع :

١-إبراهيم ميرغني – ندوة منظمات المجتمع المدني – مجلس الوزراء – الخرطوم ٢٠٠٤م

٢- ارشيف مفوضية العمل الطوعي (١٩٩٥)

٣- أماني قنديل – منظمات المجتمع المدني في العالم العربي – الموسوعة العربية للمجتمع المدني ٢٠٠٨

٤- سعاد الطيب – توصية في ورشة عمل دور منظمات المجتمع المدني في البرامج التوعوية والتنموية – جامعة الدول العربية – وزارة الرعاية الاجتماعية – الخرطوم سبتمبر ٢٠٠٤

٥- سناء المصري – تمويل وتطبيع قصة الجمعيات غير الحكومية – سناء المصري ١٩٩٨ محمد بن عبد الله السلومي – القطاع الخيري ودعاوى الارهاب – سلسلة دراسات وأبحاث القطاع الخيري – مجلة البيان ١٤٢٥-٢٠٠٤م ص ٣

٦- عبد الرحمن أبودوم – العمل التطوعي والأمن منظور إيماني – الناشر جمعية قطر الخيرية – مطابع الدوحة ٢٠٠٣ م

٧- عبد الرحمن أبودوم – منظمات المجتمع المدني ودورها التربوي – الناشر مركز دراسات المرأة – مطابع العملة السودانية ٢٠١٠

٨- عبد الرحمن أحمد عثمان – العمل الطوعي ومناهجه النظرية وتطبيقاته .. في ظل العولمة والنظام .. الجديد ، مركز الدراسات والاستشارات .. دار جامعة افريقيا العالمية ٢٠٠٠

٩- عثمان محمد الحسن – الخدمة الاجتماعية في السودان بين الدرس والتطبيق – مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية ٢٠٠٢

١٠- نبيلة حمزة وعدنان الشعبوني – التنمية البشرية المستدامة – حالة البلدان العربية – الشبكة العربية لمنظمات المجتمع المدني

١١- Jen C Neggeris, Getting the house in order, NGOs development, performance & accountability in the new world order, university of Manchester June 1994